IJHER International Journal of Humanities and Educational Research
ISSN: 2757-5403
Volume 5, Issue 5, October 2023

Received: 17/08/2023 **Accepted:** 18/09/2023 **Published:** 01/10/2023

COUP OF 27 MAY 1960 IN TURKEY AND AMERICAN POSITION

Methaq Shayil ZORA[1]

M.D., University of Baghdad, Iraq

Abstract:

The 1960 coup in Turkey is a turning point in Turkish political life, as it was the first and last military coup carried out by military personnel. In fact, the coup was surprising to everyone and a dangerous turning point in the development of events in Turkey, although the political and economic conditions that prevailed in Turkey in the second half of the fifties decade were foreshadowing a move by the army.

The success of the coup raised many questions inside and outside Türkiye. The parliamentary life it adopted, which was entrenched in the multi-party system since the end of World War II, assumed the availability of constitutional guarantees to prevent the occurrence of such developments in political life.

The United States of America, for its part, was supportive of the Democratic Party government throughout the ten years of its rule, but this support soon changed after the party government attempted to re-establish relations with the Soviet Union, and here the United States of America withdrew its support and this was evident in the success of the military coup, which resulted in the removal of the Democratic Party from the ruling power in Turkey on the morning of May 27, 1960

Key Words: Turkey, Coup, American Position.

http://dx.doi.org/10.47832/2757-5403.22.17

[1] Methaq.shayail@ircoedu.uobaghdad.edu.iq

انقلاب 27 آيار 1960 في تركيا والموقف الأمريكي منه

ميثاق شيال زوره

م. د.، جامعة بغداد، العراق

الملخص:

يعد انقلاب 1960 في تركيا نقطة فارقة في الحياة السياسية التركية، إذ كان أول وآخر انقلاب عسكري يقوم به عسكريون وفي الواقع كان الانقلاب مفاجئ للجميع ومنعطفاً خطيراً في تطور الأحداث في تركيا مع أن الأوضاع السياسية والاقتصادية التي كانت تسود تركيا في النصف الثاني من عقد الخمسينات كانت تنذر بتحرك ما من قبل الجيش.

أثار نجاح الانقلاب تساؤلات عديدة داخل تركيا وخارجها. فالحياة البرلمانية التي تبنتها والتي ترسخت بنظام تعدد الأحزاب منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، كانت تفترض توفر ضمانات دستورية لمنع حدوث مثل هذه التطورات في الحياة السياسية.

الولايات المتحدة الأمريكية من جانبها والتي كانت داعمة لحكومة الحزب الديمقراطي طوال السنوات العشر من حكمها إلا أن هذا التأييد سرعان ما تغير بعد محاولة حكومة الحزب التوجه لإعادة العلاقات مع الاتحاد السوفيتي، وهنا سحبت الولايات المتحدة الأمريكية تأييدها وظهر ذلك واضحاً في نجاح الانقلاب العسكري والذي تمخض عن إزاحة الحزب الديمقراطي من السلطة الحاكمة في تركيا صبيحة يوم 27 آيار 1960..

الكلمات المفتاحية: تركيا، انقلاب، الموقف الأمريكي.

المقدمة:

تعرضت تركيا في أواخر حكم الحزب الديمقراطي إلى تردي الأوضاع العامة السياسية والاقتصادية، فضلاً عن تزمت الحزب الحاكم في موقفه ضد حزب الشعب الجمهوري ومحاولته وضع حلول للأزمة الاقتصادية عن طريق طلب القروض المالية من الولايات المتحدة الأمريكية ودول حلف شمال الأطلسي، مما أثار تحفظ المؤسسة العسكرية التركية وبدأ يعتريهم الإحساس بقلة الثقة بحكومتهم، وبخاصة بعد محاولات الحكومة زج المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية. وأصبح هنالك إهمال واضح لأصحاب الرتب الدنيا من الجيش وقلة رواتبهم.

في أواخر أيام حكم الحزب الديمقراطي بدأت حكومة عدنان مندريس تحاول إعادة العلاقات السياسية والاقتصادية مع الاتحاد السوفيتي، مما سبب تحفظاً لدى الحكومة الأمريكية، وكان ذلك واحداً من الأسباب التي أدت إلى حدوث انقلاب 27 آيار 1960، إذ سحبت الولايات المتحدة الأمريكية تأييدها للحكومة التركية، مما سهل عمل الانقلابين وبخاصة في إسقاط حكومة الحزب الديمقراطي وإقصاء عدنان مندريس وأعضاء حكومته.

الحياة العامة في تركيا قبل الانقلاب

1. العلاقات الأمريكية - التركية قبل الانقلاب

يعود الاهتمام الأمريكي في تركيا إلى القرن الثامن عشر، إذ اهتم التجار وأصحاب رؤوس الأموال الأمريكيين بتوسيع أعمالهم مع الإمبراطورية العثمانية، والتي كانت تُعد المنفذ الرئيس للعالم الغربي إلى مناطق الشرق، فكان طابع التوجه الأمريكي غير الرسمي في تلك المدة اقتصادياً. وتطور هذا الأمر في القرن التاسع عشر بشكل رسمي، إذ تطورت العلاقات الأمريكية- التركية من أجل توطيد العلاقات الاقتصادية وزيادة حجم التبادل التجاري بين التجار الأمريكيين والأتراك.

وماذا تلك المدة عُدت تركيا دولة مهمة للولايات المتحدة الأمريكية، وبخاصة بعد أن تطورت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن التاسع عشر تجاه منطقة الشرق الاوسط فيما يتعلق بالنشاطات التبشيرية في مناطق الشرق[i].

أما في التاريخ المعاصر، فقد تبنت تركيا سياسة الحذر التام خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، إلا أن السياسة التي أتبعها حزب الشعب الجمهوري، تطلب إجراء بعض التغييرات في نهاية الحرب، وذلك بسبب ارتباط مصلحة تركيا السياسية والاقتصادية ارتباطاً كلياً بالغرب، وحاجتها الماسة للمساعدات الأمريكية لإعادة بناء اقتصادها بعد الحرب العالمية الثانية، والتي ستقطع عنها في حالة عدم الأخذ بالنظام الديمقراطي. لذلك خضعت الأحزاب الحاكمة التركية إلى الأمر الواقع الجديد وأبدت بعض التنازلات، ففي حزيران 1945، أعلنت السلطة عن انتخابات حرة للمجلس الوطني التركي الكبير، وأكدت رغبتها التامة في السماح للأحزاب السياسية والنقابات بالتنظيم ممارسة العمل السياسي العلني. وقد تزامن ذلك مع صدور بعض الجرائد والمجلات ذات الصبغة الديمقراطية[ii].

في عام 1950، أعلن الحزب الجمهوري إجراء انتخابات حرة، والحقيقة أن هذا الإعلان قد جاء نتيجة للضغط الأمريكي، وهناك آراء لا يستهان بها تدفع للتفكير بأنه وزارة الخارجية الأمريكية قامت بمحاولات للتأثير على الناخبين الأتراك، فقد ساهمت دار خدمة المعلومات الأمريكية قبل انتخابات 1950، بطبع كراس أنيق تحت عنوان (الحكومة

التي أسسها الشعب)، وهي فيه نصف النظام السياسي الأمريكي بأنه ديمقراطي حر، وأن على الاتراك الاقتداء به، والعمل على إقامة نظام سياسي مشابه له في تركيا[iii].

تُعد المدة الواقعة بين عامي 1946-1951، حقبة الحياة السياسية الفعالة في تركيا، لكثرة الأحزاب السياسية الصغيرة، وذات الأهمية المحدودة. وقد شكل فوز الحزب الديمقراطي منعطفاً تاريخياً كبيراً في تاريخ تركيا المعاصر ونقطة تحول واضحة في الحياة الديمقراطية، وعقب إعلان نتائج الانتخابات، انتقل الحكم دستورياً إلى الحزب الديمقراطي[iv] إذ انتخب جلال بايار رئيساً للجمهورية في 23 آيار 1950، والذي كلف بدوره عدنان مندريس ليشكل أول وزارة للديمقراطيين[v].

أكدت حكومة الحزب الديمقراطي على إقامة علاقات متينة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومن جانب آخر كانت الحكومة الأمريكية ترى ضرورة جعل تركيا حليفاً مهماً لها في المنطقة، ولذلك في آذار 1951، ألقى السيناتور الأمريكي الديمقراطي (اروين جونسون)، خطاباً في مجلس الشيوخ الأمريكي، دعا فيه الحكومة الأمريكية، على تركيز اهتمامها على القسم الشرقي من البحر المتوسط، والذي هو جزء من الشرق الأوسط، بدلاً من قصر اهتمامها على حلف شمال الأطلسي، وأن تبني في تركيا بالذات القواعد الجوية وتدعمها بالأسلحة المتطورة لتتمكن من المحافظة على ما في الشرق الأوسط من حقول غنية بالنفط[vi].

وتعد فترة ما بعد الحرب فترة تكثيف الجهود لاندماج تركيا في النظام الرأسمالي العالمي، ليس فقط في المحفل الاقتصادي وإنما أيضاً في مجالات السياسة والدفاع. لقد أصبحت تركيا في ذلك الوقت جزءاً ثابتاً في البنى السياسية والعسكرية في الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، والتي أقيمت لضمان استمرارية وجود الديمقراطية والمؤسسات الحرة في بلدانها، وقد شكل هذا انعطافاً أساسياً مع السياسة الخارجية القائمة على الحياة الحيادية الحذرة.

وفي الواقع كانت العلاقات الخارجية لتركيا في فترة ما بعد الحرب تحت تأثير الحرب الباردة. وقد وضع جزء من مبدأ ترومان لصالح تركيا[vii]، ومنذ بداية إنشاء حلف الشمال الاطلسي (الناتو)، بدأت حكومة حزب الشعب الجمهوري تتطلع لآراء دول الناتو حول إمكانية دخولها للحلف. وفي آب 1950 قدمت تركيا طلباً رسمياً للانضمام[viii].

أما عهد الديمقراطيين فقد شهد تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة تمخض عنها الحاجة إلى المساعدات الاقتصادية الأمريكية والغرض منها الحصول على المنح المالية باسم (الأمن المتبادل) و (المساعدة الفنية). كما شهدت هذه المرحلة دخول تركيا لحلف شمال الأطلسي (الناتو)، بتأييد واسع من الحكومة الأمريكية[ix] وهنا بدأ الإطار الهيكلي للعلاقات الأمريكية التركية، فقد أدى التفوق التكنولوجي للولايات المتحدة الأمريكية على المستوى العسكري، فضلاً عن التحالفات التي أعقبت الحرب الباردة إلى قيام علاقة عسكرية بين الدولتين[x].

وفي تقييم السياسة الخارجية الأمريكية تجاه تركيا، أكد جيمس ويب مساعد وزير الخارجية الأمريكي، أن أهداف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه تركيا، هي أن تبقى تركيا مستمرة في تصميمها القوي ضد الاتحاد السوفيتي، وأن ثقتها بقدرتها على عمل ذلك قد قويت بسبب تلك المساعدات العسكرية المقدمة من الولايات المتحدة. واستناداً على تأكيدات الاخيرة واهتمامها بأمن تركيا وسيادتها، وأن الثقل الاقتصادي على تركيا بسبب تنفيذ مشاريع تحديث القوات المسلحة لا يزال أكبر من أن تتحمله البلاد بدون المساعدة الأمريكية المباشرة العسكرية فضلاً عن المساعدات الاقتصادية[xi]. وقد استمرت تركيا جزءاً رئيساً من سياسة الاحتواء الأمريكية الموجهة ضد الاتحاد السوفيتي[xii].

وقد أكد على أهمية تركيا التقرير الذي قدمته وكالة المخابرات الأمريكية (C.I.A)، إلى الإدارة الأمريكية في نيسان 1951، وجاء في هذا التقرير: (أن تركيا هي النقطة الأساسية لمنطقة الشرق الأدنى كونها مستقرة سياسياً عموماً، ومتطورة صناعياً إلى درجة ما، وتمتلك حكومة محافظة، ويمتلك هذا البلد قوات أرضية مدربة مجهزة تجهيزاً جيداً نسبياً، والتي تستطيع أن تبدي مقاومة كبيرة ضد الاتحاد السوفيتي).

ونلاحظ هنا اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية، بالشرق الأوسط عموماً، وبتركيا بشكل خاص من خلال أحاديث المسؤولين الأمريكان، الذين أكدوا أن هذه المنطقة هي عصب حياة الولايات المتحدة وأصرّ هؤلاء على دخول الولايات المتحدة إلى منطقة الشرق الاوسط بصورة مباشرة[xiii].

أما السياسة الخارجية التركية واستناداً إلى المبادئ الكمالية قامت بصفة عامة بالابتعاد عن الدائرة العربية والإسلامية والانحياز للغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، كما أنه صانعي السياسة الخارجية التركية عندما قرروا الدخول إلى الشرق الاوسط دخلوا بصفة حليف للولايات المتحدة بثوابتها واستراتيجياتها، حتى وإن أدى ذلك إلى إلحاق الضرر بالجوار العربي والإقليمي[xiv]. وقد قام الحزب الديمقراطي باستعمال علاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية، كأحد أساليب الدعاية الحكومية في انتخابات 1954، وكان من أهم الأسباب التي دعت الحكومة الأمريكية إلى مساعدة الحكومة التركية هو استمالة الأخيرة لاتفاقية استثمار النفط. وكان من أهم نتائج توسع العلاقات الأمريكية - التركية خلال مدة حكم الحزب الديمقراطي هو إقامة العديد من القواعد العسكرية الأمريكية على الأراضي التركية، منها قواعد ومحطات جوية[xv].

وفي واقع الأمر أن الضغط السوفيتي على تركيا وبحثه عن حقوق جديدة في المضايق التركية والخشية على البحر المتوسط من أن يقع تأثير القوة السوفيتية، كل ذلك جعل تركيا مجالاً حيوياً للسياسة الغربية وبخاصه الولايات المتحدة الأمريكية[xvi].

1. تدخل المؤسسة العسكرية في السياسة التركية قبل انقلاب أيار 1960

حظيت المؤسسة العسكرية التركية باهتمام كبير منذ البدايات الأولى لتأسيس الجمهورية التركية، وذلك من خلال تسليحه وتجهيزه لمواجهة المشاكل الداخلية والخارجية. وقد تميز الجيش التركي بقدراته القتالية الكبيرة. وقد كان يستمد قوته من الدستور التركي الذي كان يرى فيه مؤسسة ذات كيان خاص، لذلك اعتبرت من أكثر المؤسسات تنظيماً.

وقد اتجهت تركيا إلى تحديث الجيش وفق النظم الغربية وكان استخدام الأسلحة الحديثة والنظم القتالية الجديدة قد تطلب إصلاحات في نظام التعليم العسكري. وهنا شرع الجيش في الخضوع إلى نظم تدريبية غربية على يد المدربين الغربيين[xvii]. وقد كان مصطفى كمال قد سعى إلى إبعاد الجيش عن التورط المباشر في الحياة الحزبية، وقد شُرع هذا المبدأ في قانون صُدر عام 1923، أُجبر فيه الضباط المستمرين بالخدمة والذين ينتخبون أعضاء في البرلمان على الاستقالة من الجيش قبل أن تتم المصادقة عليهم كنواب في البرلمان. وهكذا فقد عزل الجيش عزلاً تاماً عن السياسة وأصبح أداة بيد الحزب الجمهوري، وقد استمر هذا الاتجاه حتى وفاة أتاتورك. إذ كان من أبرز سمات الجيش التركي هو التمسك بمبادئ أتاتورك الست وهي الجمهورية والشعبية والقومية والعلمانية والدولاتية والثورية[xviii].

وفي واقع الأمر كانت المؤسسة العسكرية التركية من أكثر المؤسسات أهمية في تركيا إذ كان لها دور كبير في إنقاذ تركيا من تدهور اوضاعها العامة بعد الحرب العالمية الأولى. إذ استطاعت تلك المؤسسة من إعادة الهيبة والتوازن الإقليمي وطرد القوات المسلحة الأجنبية من أراضيها ونقلت البلاد إلى مراحل مهمة من التقدم والازدهار[xix].

المدة الواقعة بين عامي 1939 حتى عام 1950 شهدت مرحلة جديدة تشكلت وفقاً لمتغيرات النظام العالمي. وأيضاً لوجود مطالبات داخلية بالتغيير والإصلاح، وقد أثر هذين العاملين تأثيراً مباشراً على القوات المسلحة التركية، وهو ما دفع في النهاية إلى تشكيل منظمات سرية عسكرية استهدفت إجراء التغيير وجعلت الإطاحة بالحزب الجمهوري الهدف في تحقيق ذلك[xx].

عام 1946، أدخل نظام تعدد الأحزاب تغيرات جديدة في الجيش التركي، إذ أن الضباط اصحاب الرتب الصغيرة أصبحوا على استعداد للقيام باي نشاط نيابة عن الديمقراطيين بسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة بعد الحرب العالمية الثانية، وكان الضباط يأملون سقوط حكومة عصمت إينونو، وأن تولي الديمقراطيين الحكم سوف يجلب للبلاد أياما أفضل. لكن بعد اكتساح الديمقراطيين الانتخابات البرلمانية وتشكيلهم للحكومة في حزيران 1950، عملوا على إجراء العديد من التعديلات على القوات المسلحة التركية، وبخاصة القيادات العليا إذ أزاحت رئيس القيادة من الساحة وقادة الأسلحة البرية والأسطول والقوات البحرية والجنرالات الآخرين الذين يشكون بولائهم للحزب الديمقراطي والحكومة الجديدة[xxi].

وقد حرص زعماء الحزب الديمقراطي بعد فوزهم في الانتخابات البرلمانية 1950، على تجنب العداء والصراع مع القوات المسلحة بادئ الأمر، ولكنهم في الوقت نفسه عجزوا عن تحقيق طموحات صغار الضباط وهي المطالب المتعلقة بإصلاح الأوضاع العامة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والوظيفية. لذلك بدأت سياسة الحزب تتغير تجاه الجيش التركي، ولم تقم إدارة الحزب الديمقراطي بوضع الجيش تحت السيطرة بل شرعت في التحذير منه، فضلاً عن ترديد عدنان مندريس عبارات من شأنها أن تحط من قيمة الجيش كقوله يمكنني أن أدير الجيش بالضباط الاحتياط. وهذا كان دافعاً لزيادة التوتر ونشوء التنظيمات السرية داخل الجيش، إذ بدأت منذ عام 1955 بين الضباط الشباب، ثم تعددت في مواقع مختلفة وبخاصة في أنقرة واسطنبول[xxii].

بصورة عامة لم تكن العلاقة بين الجيش وحكومة الحزب الديمقراطي علاقة وثيقة منذ وصول الحزب إلى السلطة عام 1950 لم يرتبط قادته روابط وثيقة مع المؤسسة العسكرية ومنهم جلال بايار الذي عمل رئيساً للجمهورية في حكومة عدنان مندريس. وهو في الأصل ملاكي الأراضي، ولهذا فإن عنصر التوافق بين الجيش والحكومة الحزب الديمقراطي لم تكن موجودة[xxiii].

منذ عام 1953 بدأت الحكومة تقرب عدد من الضباط الكبار الذين انضموا إلى صفوف الحزب الديمقراطي أما الرتب الصغيرة في الجيش فقد تم إهمالهم وهؤلاء بدأوا يشعرون بالشك تجاه الحكومة وبخاصة مع تردي الأوضاع الاقتصادية في البلاد.

وفي واقع الأمر لم يكن الجيش التركي يتمتع بظل نظام تعدد الأحزاب بنفس المكانة السياسية والاجتماعية التي كانت له من قبل، ولم يكن زعماء الحزب الديمقراطي ينظرون للجيش على أنه جهاز ينهض بنمو الاقتصادي للبلاد، بل

كانوا ينظرون إليه على أنه أداة للسياسة الخارجية ويتطلعون إلى أن يقوم حلف الناتو والدعم الأمريكي بتغطية تكاليف الجيش الذي يعمل على حراسة الجناح الشرقي للحلف[xxiv].

وتعود نقطة الخلاف المهمة بين المدنيين والعسكر إلى ما قبل انتخابات عام 1957، عندما طلب مندريس من قادة الجيش التخلي عن رتبهم العسكرية والانضمام إلى صفوف الحزب الديمقراطي وذلك لتبني توجهاً أكثر مدنية. ولم يقتصر الأمر على ذلك بل أن حكومة مندريس قامت بنقل 19 ضابطاً في كانون الثاني 1958، لمجرد انتقادهم للحكومة، والتي قررت منع اتصال أعضاء الحكومة بالمعارضة، إلا أن ذلك لم يجد نفعاً نتيجة تأثر بعض الضباط الشباب بأفكار الجمعيات الحرة بعد أن أقاموا في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وبدأوا بالاحتكاك بالضباط الكبار للتنسيق معهم وإقناعهم بأهمية التغيير[xxv].

إن محاولة الإطاحة بالديمقراطيين كانت سياسة قائمة عملت بها المعارضة المتشددة ضد حزب الشعب الجمهوري واستعمال الجيش في تطبيق هذه السياسة، عندما اعتقل عدد من الضباط الذين سمحوا لعصمت اينونو بحضور الاجتماع الانتخابي لحزب الشعب الجمهوري في 2 نيسان 1960 في مدينة قيصرية إذ كان حضوره ممنوعاً، وحينها قدم جمال كورسيل استقالته من منصبه قائداً عاماً للقوات المسلحة التركية، بعد إهمال الإنذار الذي قدمته قيادة الجيش إلى حكومة عدنان مندريس في 21 آيار 1960، وقد تضمن الإنذار الذي قدمته قيادة الجيش، المطالبة باستقالة رئيس الجمهورية وإبعاد الأشخاص المعروفين بسوء التصرف من الوزارة واستبدالهم بآخرين، واستبدال والي اسطنبول وأنقرة وإلغاء القانون الخاص بتشكيل لجنة التحقيق في المجلس الوطني والعفو عن الصحفيين والطلبة المعتقلين ورعاية حقوق المواطنين في الحرية والمساواة[xxvi].

ثانياً: الانقلاب التركي والموقف الأمريكي منه

1. أسباب الانقلاب وأحداثه

شهدت تركيا منذ عام 1958، مشاكل اقتصادية جمة، أعلن على أثرها عدنان مندريس في 4 آيار من نفس العام عن برنامج اقتصادي عُرف ببرنامج الاستقرار الاقتصادي، ويهدف هذا البرنامج إلى التعاون مع المنظمات الدولية كالمجلس الاقتصادي الأوروبي وصندوق النقد الدولي، ووفقاً لهذا البرنامج مُنحت تركيا 100 مليون دولار. وتقدمت الولايات المتحدة الأمريكية بمبلغ 334 مليون دولار. وبذلك فقد اعترفت حكومة مندريس بأخطائها في السياسة الاقتصادية وحاولت إدخال بعض الإصلاحات بواسطة المعونات المقدمة لها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن هذه المساعدات كانت ضئيلة لم تف بالغرض المطلوب ويعزى الخلاف بين الحكومتين إلى أن الحكومة التركية لم تستخدم المعونات الأمريكية بطريقة مثلى للأغراض المخصصة لها. إذ تدهور الوضع الاقتصادي مما أدى إلى عجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات وارتفاع كبير في الأسعار، وهروب رؤوس الأموال الأجنبية، وكان العامل الاقتصادي من العوامل الرئيسة التي عجلت في نهاية حكم مندريس[xxvii] وقد تحولت الحكومة إلى سلطة استبدادية قامعة عدلت القوانين الانتخابية بما يتيح للحزب الديمقراطي سحق منافسه رئيس حزب الشعب الجمهوري. فمنذ عام 1957 أُعلنت حرب مفتوحة على المعارضة تمت دعوة المواطنين إلى التجمع تحت راية الجبهة الوطنية، وبدأ التشهير ضد انصار إينونو، والإساءة العلنية لهم من خلال البرامج الإذاعية، ولم تتردد حكومة الحزب الديمقراطي في ذكر المشانق وهي تتحدث عن المعارضة. هذه الإجراءات أن تعمل سوى إلى تجذير المعارضة وبخاصة من قبل طلبة الجامعات. لكن

الحكومة عملت على قمع هذه المظاهرات في نيسان 1960، وأعلنت حالة الطوارئ وهدد مندريس الذي لم يدرك خطورة الوضع المعارضة باللجوء إلى المساعدة العسكرية الأمريكية لاستعادة النظام[xxviii].

قامت حكومة مندريس بسلسلة من الإجراءات القمعية ضد المعارضة، إذ أمرت بغلق الصحف المنتقدة للحكومة وزجت بالصحفيين المعارضين والمنتقدين للحكومة بالسجون وطردت العديد من الأكاديميين البارزين من الجامعات، وفرضت قيوداً على الاجتماعات العلنية. كما لجأت الحكومة إلى القوات المسلحة في معاركها ضد المعارضة سواء في الحملات الدعائية لحزب الشعب الجمهوري، أو في قمع المعارضة الطلابية، كما حدث عندما تصدت القوات المسلحة التركية لمئات من الطلاب المتظاهرين في اسطنبول وأنقرة في 28 و 29 نيسان 1960، مطالبين بالحرية، إذ استخدم الجيش الغازات المسيلة للدموع والأسلحة النارية مما أدى إلى سقوط خمسة قتلى وعدد من الجرحى وأعلنت على أثر ذلك حالة الطوارئ في البلاد[xxix].

بدأت الآثار السلبية للسياسة الاقتصادية التي انتهجها الديمقراطيون بالظهور، إذ أصبحت تركيا تواجه مشاكل اقتصادية كبيرة ومنها مشكلة الديون الخارجية، وسجل الميزان التجاري عجزاً نتيجة لازدياد الواردات على الصادرات، وأصبحت مشكلة البطالة أهم المشاكل التي واجهت الديمقراطيين بسبب سياستهم الاقتصادية، إذ كانت الإصلاحات توجهه لصالح كبار الملاكين والفلاحين وأصحاب الاملاك الزراعية المتوسطة، أما الفلاحين الفقراء فقد بقوا على ما كانوا عليه قبل عام 1950، لعدم إمكانيتهم شراء الأسمدة ودفع أجور الجرارات الزراعية، مما أدى إلى زيادة التذمر وبشكل مستمر[xxx].

وعلى الرغم من حرص الحزب الديمقراطي على تطبيق ما آمن به وأعلنه في برنامجه الانتخابي الذي صدر عام 1947، في إشاعة الديمقراطية، إلا أنه ظل يهاجم حزب الشعب الجمهوري ويتهمه بالدكتاتورية.

وقد شهدت تركيا للمدة من 1958-1959، تحولاً في الرأي العام، إذ بدأت حكومة مندريس تفقد ثقة وتأييد المثقفين وأبناء المدن وحتى بين بعض شرائح الرأي العام في الريف والذي كان يعتمد عليهم الحزب كلياً في الحصول على الاصوات[xxxi]، فضلاً على أن أصبح لدى ضباط الجيش الشعور بأنه مراكزهم بدأت تتدهور اجتماعياً وتحول مراكز القوة إلى التجار ورجال الأعمال. فضلاً عن قيام الحزب بإخضاع عملية نقل الضباط بين تشكيلات القوات المسلحة على وفق درجة الولاء للحزب الديمقراطي وهذا أدى إلى نوع من الحساسية بين الضباط والحزب[xxxii].

ويمكننا أن ندرك بعض دوافع الانقلاب العسكري في تركيا من خلال التهم التي وجهها قادة الجيش إلى النظام السياسي بقيادة الحزب الديمقراطي والذين اتهموا قادته باتباع أساليب التظليل والخداع للحصول على أصوات الناخبين خلال السنوات 1950-1954 و1957، واتهموهم باستغلال السلطة لتحقيق أغراضهم الشخصية وانتهاك الدستور والعمل على زعزعة الثقة وبث الفرقة بين أبناء الشعب، وكانت تلك الأسباب كافية للإطاحة بحكم جلال بايار ومندريس وإعادة البلاد إلى حكم برلمان ديمقراطي يضمن سيادة الدستور، وهكذا عُدَّ انتهاك الحزب الديمقراطي للدستور والحياة البرلمانية من بين أهم الأسباب التي شخصها العسكريون وبرروا بها انقلابهم[xxxiii].

طيلة سنوات الخمسينات ظهرت إلى النور العديد من المبادرات الثورية الهادفة إلى الإطاحة بالسلطة الديمقراطية فضلاً عن تردي الأوضاع الاقتصادية واضطرار الحكومة إلى طبع الأوراق النقدية بدون رصيد. وهذا كان له تأثير مباشر على أفراد الجيش التركي إذ كان معظمهم من مستويات معيشية متدنية[xxxiv].

وقد جاء الانقلاب وكنتيجة مباشرة للمنازعات الشديدة بين الحزب الديمقراطي الحاكم وحزب الشعب الجمهوري الذي قاد المعارضة، وتفاقمت الامور في نيسان 1960 عندما وجه مندريس أوامره إلى الجيش للحد من دعاية حزب الشعب الجمهوري ضد حكومته. وقد اعتبر الجيش هذه الأوامر بمثابة انتهاك للمبادئ التي أرسى تقاليدها مصطفى كمال بعدم إقحام الجيش في الأمور السياسية[xxxv].

كان القادة العسكريين المخططين للإطاحة بحكومة عدنان مندريس، قد وضعوا في حساباتهم تدخل الولايات المتحدة فيما لو أقدموا على ذلك. وفي الواقع مندريس هو الذي وفر الفرصة للانقلابيين إذ أشعرهم بفتور العلاقة مع الحكومة الأمريكية على أثر إخفاقه في الحصول على المساعدات الأمريكية، وقراره بزيارة الاتحاد السوفيتي في بداية عام 1960، ولذلك فإنه تم إيجاد تنسيق سري مسبق بين قيادة الانقلاب والحكومة الأمريكية بهدف الإعداد للانقلاب، إذ جرت مباحثات سرية مع الحكومة الأمريكية طبقاً لاتفاقية 5 آذار 1959، إذ قام القادة العسكريون المخططون للانقلاب بإرسال مبعوث خاص، مندوباً عنهم إلى واشنطن في نهاية كانون الثاني 1960، ليعلموا الحكومة الأمريكية طبيعة وهدف الانقلاب المزمع قيامه واقناعهم بضرورة الوقوف على الحياد[xxxvi].

في صبيحة 27 آيار 1960، شهدت تركيا أول انقلاب عسكري في تاريخها المعاصر، وكان هذا الانقلاب قد فاجأ الجميع، ومنعطفاً خطيراً في تطور الأحداث في البلاد، مع أن الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي كانت تسود تركيا في النصف الثاني كانت تنذر في وقت ليس بقصير بتحرك ما قد يحصل من قبل الجيش.

وقد أثار انقلاب تساؤلات عديدة داخل تركيا وخارجها فالحياة النيابية التي تبنتها هذه البلاد والتي ترسخت بقيام نظام تعدد الأحزاب بعد الحرب العالمية الثانية، كانت تفترض توفر ضمانات دستورية لمنع حدوث مثل هذا التطور في الحياة السياسية. ويعد الانقلاب نتيجة متوقعة لتسيس الجيش والذي قامت به كل من المعارضة والحكومة.

الموقف الأمريكي من انقلاب 27 أيار 1960

وجدت الولايات المتحدة الأمريكية من تركيا، خلال الفترة الاخيرة من حكم عدنان مندريس حليفاً ضعيفاً بعد الاضطرابات التي اجتاحت مدنها، لذلك قدم السفير الأمريكي في أنقرة ووزير الخارجية الأمريكي، مذكرة إلى وزارة خارجية الدول الأعضاء في حلف الشمال الأطلسي أثناء انعقاد مجلس الحلف في اسطنبول، لمناقشة مندريس في اتخاذ الخطوات اللازمة بغية تحسن الأوضاع السياسية في تركيا. ومن جانبه أخبر وزير الخارجية التركي فطين اوزرلوا حلف شمال الأطلسي، بأن هذه الأزمات نشأت نتيجة تحريض بعض الأحزاب المعارضة بغية تحقيق أهدافها السياسية[xxxvii].

في آذار 1959، وقعت حكومة الحزب الديمقراطي اتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية نصت على: (أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تتدخل في الأوضاع الداخلية لتركيا في حالة وقوع عدوان مباشر أو غير مباشر عليها). وقد فسرت المعارضة أن تلك الاتفاقية تجعل الادارة الأمريكية ملتزمة بالتدخل في الشؤون الداخلية لتركيا في حالة وقوع حركة انقلابية ضد حكومة الحزب الديمقراطي الحاكم[xxxviii].

وقد فسرت المعارضة مصطلح العدوان المباشر والغير مباشر بأنه التزام من قبل الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل في الشؤون الداخلية لتركيا في حالة وقوع حركة انقلابية ضد حكم مندريس[xxxix].

ومن جانب آخر نرى أن قادة الحزب الديمقراطي منذ نهاية 1959 ، يدركون ضرورة إحداث تغيير وإبداء المرونة في قضايا السياسة الخارجية وضرر التوجه وحيد الجانب نحو حلف الناتو[xl] إذ حاولوا إجراء بعض التغيير في موقف تركيا الدولي لصالح الاتحاد السوفيتي مما يقلل من فعالية الولايات المتحدة. وقد جاء التوجه التركي بشكل أكبر تجاه موسكو بعد زيارة وزير الخارجية التركي اوزولو إلى واشنطن في أواخر عام 1959، لطلب مساعدة إضافية بقيمة 20 مليون دولار. ولما لم وجد استجابة من الإدارة الأمريكية تحدث فطين إلى أحد الصحفيين الأتراك قائلاً: (من أكبر أخطائنا أننا خاضعون لأمريكا دون قيد أو شرط، مثل تلك السياسية لا يمكن أن تستمر إلى الأبد، ولا يمكن لتركيا أن تصل إلى نتائج ملموسة مع واشنطن، ونحن بدورنا نقدم الكثير لهم، ولكن لا يمكننا ارضائهم، وعلى تركيا اتباع سياسة جديدة مع الناتو والولايات المتحدة الأمريكية أو فتح محاور مع السوفيت ودول العالم الثالث، وبما يتماشى مع مصالح تركيا) [xli].

وهكذا تعاملت الحكومة التركية في ربيع عام 1960، وربما لأهداف تتعلق بحملة ما قبل الانتخابات ولإرضاء منتقدي السياسة الخارجية التركية، بالاتفاق مع الاتحاد السوفيتي على تبادل الزيارات بين رئيسي حكومتي البلدين[xlii] والتعاون في المجال الاقتصادي وكذلك إقامة علاقات متبادلة مع الهند.

لذلك حاولت الولايات المتحدة الأمريكية منع تركيا من المضي في سياستها الانفتاحية تجاه موسكو. فقد كانت تركيا مؤيدة للسياسة الأمريكية منذ عام 1947، ولذلك فإن إقامة أحد أعضاء حلف الناتو حوار مع موسكو دون أذنها يعتبر سابقة خطيرة في وقت ما زالت آثار الحرب الباردة واضحة[xliii]. ومع تطور الأحداث السياسية في تركيا، نرى أن الولايات المتحدة الأمريكية دعمت موقف بعض الأحزاب وبخاصة حزب الشعب الجمهوري ضد حكومة مندريس قبل حدوث الانقلاب. إذ كان من الطبيعي انه حكومة الأمريكيين لا ترضى على تحول سياسة إحدى حليفتها نحو الاتحاد السوفيتي، كما أنها لابد أن تأخذ موقفاً حازماً ضد هذه السياسة عن طريق بعض العناصر التي تساند وتعزز مكانتها في هذه الدول[xliv].

ولذلك نرى أنه منذ اليوم الأول للانقلاب، ظهرت الشائعات بأن الانقلاب كان بدافع أجنبي، وتناولته بعض الصحف، وظهر في بعض الدراسات الأكاديمية فيما بعد، وازدادت الشكوك من إعلان الولاء لحلف الشمال الأطلسي وحلف المنظمة المركزية (Cento) في البيان الذي تم إذاعته بعد الانقلاب[xlv]. كما أن معظم قادة الانقلاب قد تدربوا في أمريكا وأوروبا.

وبعد الانقلاب حدثت انشقاقات كثيرة بين أعضاء لجنة الوحدة الوطنية. وكانت الولايات المتحدة وحلف الناتو اليد الطولى في عملية الإقصاء للكثير من ضباط الجيش التركي، وقد أكد ذلك إيميل أرطوش الذي يشغل منصب وزير الدولة في حكومة جمال كورسيل في مذكراته، أن التصفية تمت بناء على طلب الناتو الولايات المتحدة ولا تستطيع أي دولة أخرى من التدخل في شؤون الجيش التركي.

وفي 30 أيار 1960 اعترفت الولايات المتحدة وعدد من دول الغرب بالنظام الجديد في تركيا، ونشرت الصحف التركية بعد وقوع الانقلاب بمدة قصيرة آراء تتحدث حول ضرورة إلغاء المعاهدة الثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية والمعقودة عام 1954، إلا أن كورسيل أكد إلى أن الحكومة لا تنوي إلغاء هذه المعاهدة، واتضح ذلك من خلال تصريحه في أيلول 1960 ؛ (أن المعاهد المذكورة قد أبرمتها الولايات المتحدة الأمريكية مع جميع الدول الأعضاء في حلف شمال

الأطلسي... أن القضية هي ليست تغيير مادة من موادها، وإنما هي تبديل وصول تطبيقها... وإن لنا الثقة الكاملة بأنها ستتلقى قبولاً حسناً من جانب صديقتنا الولايات المتحدة الأمريكية)[xlvi].

وهكذا استمرت السياسة الخارجية التركية بمجاملة السياسات الأوروبية والأمريكية في قضايا ومناسبات كثيرة، وفي الإجمال ظل التوجه الغربي بوصفه العمود الفقري للسياسة الخارجية التركية، يحظى بأقوى درجات التأييد لدى نخب الجيش ورجال الأعمال والأحزاب السياسية وقد لعبت المؤسسة العسكرية التي هيمن عليها تقليدياً أكثر المتمسكين بالمبادئ الكمالية دوراً بارزاً في الحفاظ على الأسس العلمانية للسياسة الخارجية التركية إذ منحت معظم الدساتير التركية سلطات واسعة للمؤسسة العسكرية التركية في الشؤون الخارجية.

الخاتمة:

طوال مدة العشر سنوات من حكم الحزب الديمقراطي، حصل الحزب على تأييد واضح من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وبخاصة فيما يتعلق بمنح القروض المالية ومعالجة المشاكل الاقتصادية التي كانت تمولها تركيا خلال تلك المدة. لكن تأزم الأوضاع الاقتصادية وعدم تلبية الحكومة التركية لطلب القروض المالية المقدمة من الحكومة التركية وعن طريق وزير خارجيتها جعل العلاقات بين الطرفين تتأزم، وبالتالي محاولة تركيا وبدعوة من وزير خارجيتها فطين اوزرلو إعادة توطيد العلاقات مع دول العالم الثالث والاتحاد السوفيتي مما شكل إثارة حفيظة الولايات المتحدة الأمريكية، وسهل توجيه أصابع الاتهام إليها في انقلاب 27 آيار 1960.

الهوامش

(i) محمد ياس خضير الغريري، الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوربي 1993-2010، الطبعة الأولى، بيروت، 2010، ص107.

(ii) خضير البديري، التاريخ المعاصر لإيران وتركيا، بيروت، 2015، ص296.

(iii) كريم مطر حمزة الزبيدي، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه تركيا، الطبعة الأولى، عمان، 2012، ص113.

(iv) Mar garet Truman, trerrys. Truman, New york, 1973.

(v) خضير البديري، المصدر السابق، ص300.

(vi) كريم مطر حمزة الزبيدي، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه تركيا، المصدر السابق، ص119.

(vii) مبدأ ترومان: وهي السياسة التي اتخذها الرئيس الأمريكي هادي ترومان لمواجهة التوسع الشيوعي، ووجه ترومان رسالته الشهيرة إلى الكونغرس في 12 آذار عام 1947، داعياً فيها بتقديم المساعدات الاقتصادية للدول التي قد تتأثر بالدعوة الشيوعية، وقد منح الكونغرس الأمريكي للرئيس ترومان حق إيقاف المساعدات من تركيا في حالة ما إذا اتخذ مجلس الأمن إجراءات بأن هذه المساعدات غير مجدية لتركيا، أو فيما إذا وجد الرئيس الأمريكي في هذا الإيقاف هو لمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية. ينظر:

Howard N. Hannry, The United states and Problem of the Turkish states Reference Article, The middle East Journdl, Vol. (1), 1974, p.67.

وأنس يونس عبد، سياسة تركيا الخارجية تجاه دول أوربا الغربي (1950-1960)، رسالة ماجستير غير منشورة (كلية التربية – جامعة بابل، 2005)، ص49.

(viii) اريك زوركر، تاريخ تركيا الحديث، ترجمة: عبد اللطيف الحارس، الطبعة الأولى، بيروت، 2013، ص338.

(ix) خضير البديري، المصدر السابق، ص307.

(x) أسامة عبد الرحمن، العلاقات التركية الأمريكية، 207، ص140.

(xi) كريم مطر حمزة الزبيدي، سياسة الويات المتحدة تجاه تركيا، المصدر السابق، ص109.

(xii) فراس محمد الياس، تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة، الطبعة الأولى، عمان، 2006، ص20.

(xiii) كريم مطر حمزة الزبيدي، المصدر السابق، ص119.

(xiv) فراس محمد الياس، المصدر السابق، ص20.

(xv) كريم مطر حمزة، موجز تاريخ تركيا في القرن العشرين، بغداد، 2021، ص ص192-193.

The American Presi dents by David C. Whitney, New York, 1996.

(xvi) أنس يونس عبد، المصدر السابق، ص50.

(xvii) ايمان مكنزي، ياسمينة ملاح، التطورات السياسية والعسكرية في تركيا 1924-1945، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي تبسة، 2016، ص68.

(xviii) حيدر عادل كاظم خضير، الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في تركيا (1980-2000)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية- جامعة النهرين، 2009، ص23.

(xix) حامد جميل عطية، فطين رشدي زورلو ونشاطه الدبلوماسي في تركيا حتى عام 1961، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب- الجامعة العراقية، 2022، ص82.

(xx) طارق عبد الجليل، العسكر والدستور في تركيا من القبضة الحديدية إلى دستور بلا عسكر، الطبعة الثانية، الجيزة، 2013، ص62.

(xxi) خلود عبد اللطيف عبد الوهاب، عطارد عبد الأمير حوشان، انقلاب 27 آيار 1960 ونهاية حكومة الحزب الديمقراطي في تركيا، مجلة كلية التربية- جامعة البصرة، ملحق خاص بالعدد (17)، كانون الأول، 2014.

(xxii) كريم مطر حمزة الزبيدي، المصدر السابق، ص213.

(xxiii) خضير البديري، المصدر السابق، ص334.

(xxiv) خلود عبد اللطيف، عطارد عبد الأمير، المصدر السابق.

(xxv) خضير البديري، المصدر السابق، ص334.

(xxvi) ياسر عدنان عليوي، جلال بايار ودوره السياسي والاقتصادي في تركيا (1887-1960)، رسالة ماجستير غير منشورة- كلية التربية- جامعة تكريت، 2018.

(xxvii) أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، رسالة ماجستير – كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد، 1975.

(xxviii) حميد بوز رسلان، تاريخ تركيا المعاصر، ترجمة: حسين عمر، الطبعة الأولى، أبو ظبي، 2009، ص79.

(xxix) مظهر نصار سليمان السعدون، التطورات الاقتصادية في تركيا 1980-1989، رسالة ماجستير غير منشورة- كلية التربية- جامعة تكريت، 2009، ص19.

(xxx) كريم مطر حمزة الزبيدي، المصدر السابق، ص237.

(xxxi) المصدر نفسه.

(xxxii) خضير البديري، المصدر السابق، ص337.

[xxxiii] حميد بوز رسلان، المصدر السابق، ص79.
[xxxiv]أحمد نوري النعيمي، المصدر السابق، ص144.
[xxxv] ياسر عدنان عليوي، المصدر السابق، ص157.
[xxxvi]أحمد نوري النعيمي، المصدر السابق، ص147.
[xxxvii] مظهر نصار السعدون، المصدر السابق، ص10.
[xxxviii]أحمد نوري النعيمي، المصدر السابق، ص95.
[xxxix] مجموعة من الباحثين السوفيت، تاريخ تركيا المعاصر، ترجمة: هاشم صالح التكريتي، سليمانية، 2007، ص395.
[xl] مقتبس من حامد جميل عطية، المصدر السابق، ص92.
[xli] مجموعة من الباحثين السوفيت، المصدر السابق.
[xlii]حامد جميل عطية، المصدر السابق، ص93.
[xliii]أحمد نوري النعيمي، المصدر السابق، ص147.
[xliv]حامد جميل عطية، المصدر السابق.
[xlv] مقتبس من أحمد نوري النعيمي، المصدر السابق، ص650.
[xlvi] المصدر نفسه.